الأمم المتحدة S/2012/57

مجلس الأمن

Distr.: General
23 January 2012
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أحيل رسالة موجهة إليكم من عثمان صالح، وزير خارجية دولة إريتريا (انظر المرفق)، بشأن وقائع القتل المؤسفة التي وقعت مؤخرا في شمالي إثيوبيا وراح ضحيتها خمسة من السائحين الأجانب، وما جاء في رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إليكم من إثيوبيا من تضليل متعمد بشأن هذه الوقائع.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرايا **دستا**
السفير
الممثل الدائم

260112 250112 12-21319 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

في الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة من حكومة إثيوبيا إلى مجلس الأمن، تعمد حكومة إثيوبيا إلى إساءة تفسير الوقائع المأساوية لحوادث القتل المؤسفة التي راح ضحيتها خمسة من السائحين الأجانب في شمالي إثيوبيا على يد مسلحين لكي توجِّه إلى إريتريا اتهاما باطلا ''بتورط مباشر''. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الإثيوبي يصعِّد من هذه الاتهامات الزائفة لحث المجلس على اتخاذ تدابير عقابية ضد إريتريا، محذرا بقوله ''[وإلاَّ فإنه] ... سيضطر إلى اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا لوقف أنشطة النظام الإريتري نهائياً.''

إن إريتريا لن تتوقف طويلا، في هذه الرسالة، عند الاتهامات التي لا أساس لها على الإطلاق والتي يعمد النظام الإثيوبي على توجيهها من أجل خدمة دوافع وأغراض أخرى خفية على نحو ما كشف عنه بالفعل في موقفه الذي أعرب عنه من خلال بيانه الصحفي في مطلع الأسبوع الماضي. على أن إريتريا تود التأكيد على موقف نظام أديس أبابا المثير للسخرية المتمثل في أن له كل الحق في التذرع بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ''دفاعا عن النفس''، وشن حرب عدوانية أخرى على إريتريا، ليس موقفاً أجوف من الناحية القانونية فحسب، لكنه ينطوي على بذور المواجهة وزعزعة الاستقرار في المنطقة بصورة خطيرة. وفي ضوء ذلك، تود إريتريا أن تؤكد على النقاط التالية ذات الصلة بالموضوع وأن توجه إليها انتباه مجلس الأمن:

(أ) إن النظام الإثيوبي ضرب عرض الحائط بالقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والتزاماته التعاهدية باحتلال أراضٍ إريترية ذات سيادة على مدى العشر سنوات الماضية. وتواصل سلطات أديس أبابا انتهاكها السافر لأحكام الفقرة ١ من المادة ٣٣ من الميثاق بشأن تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن طريق الوسائل السلمية والتحكيم، ورفضها الفعلي للقرارات النهائية والملزمة المتعلقة بترسيم الحدود الصادرة عن لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، واحتلالها بالقوة مدينة بادمي وغيرها من الأراضي الإريترية ذات السيادة. ويتضح بجلاء أن ما ترتكبه إثيوبيا من أفعال خطيرة يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ويعرض للخطر السلام والأمن الإقليميين. ومع ذلك، لا يزال يجري حتى الآن التغاضي عن التجاوزات التي يرتكبها النظام الإثيوبي دون عقاب وذلك لأسباب سنتعرض لها لاحقاً؛

(ب) وكما أكدنا عليه في بياننا الصحفي الصادر في ١٨ كانون الثاني/يناير، فإن المحاولات الطائشة من جانب النظام الإثيوبي لاستغلال العمل الأحمق والجبان المتمثل في قتل مدنيين أبرياء وتحويله من نقمة إلى نعمة باللجوء إلى تشويه سمعة إريتريا ليست فقط مدعاة للشجب الأخلاقي، ولكن تهديدها باستعمال القوة ضد دولة عضو أخرى استنادا إلى اتهامات باطلة إنما يشكل أيضا انتهاكا للفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق. وترى إريتريا أن هذا سلوك غير مقبول ولا ينبغي التغاضي عنه بعد الآن؛

(ج) وكما أكدت إريتريا من خلال رسائلها العديدة الموجهة إلى مجلس الأمن، فإن القرارين المجحفين وغير القائمين على أي أساس (١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١)) اللذين فُرضت بموجبهما جزاءات مختلفة على إريتريا، بما في ذلك حظر توريد للأسلحة، ينطويان على خطر تشجيع إثيوبيا على التفكير في القيام بأعمال طائشة. وما تقوم به الآن من دق لطبول الحرب إنما ينبئ في واقع الأمر بما هو خافٍ من أمور ما لم يتخذ مجلس الأمن الإجراءات العلاجية المناسبة؛

(د) والاتهامات الجوفاء الصادرة عن إثيوبيا لا يمكن ولا ينبغي لها أن تؤخذ بمعزل عن أمور أخرى. ففي خلال الشهرين المنصرمين، استنفدت إريتريا كثيرا من الوقت والجهد في دحض ادعاءات على نفس القدر من مجافاة العقل والمنطق صادرة عن كينيا وتتهمها فيها بإرسال ثلاث طائرات محملة بالأسلحة إلى حركة الشباب عن طريق مدينة بايدوا. وحدد موعد إطلاق هذه الادعاءات بحيث يتزامن مع المناقشات المتوقعة في مجلس الأمن حول مشروع القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). كما أن الادعاءات الحالية ضد إريتريا جاءت قبل أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأفريقي، حيث لن يكون تمثيل إريتريا فيه على أعلى المستويات. هكذا يمكن للمرء بسهولة أن يتبين سبل الخداع المنسقة والمراوغة التي جرى نصبها لكي تقع إريتريا في حبائلها؛

(هـ) وكما ألمحنا إليه من قبل، فإن معاملة التدليل التي يحظى بها مجلس الأمن إثيوبيا، والجزاءات العقابية المجحفة التي فرضت على إريتريا، وفيض الاتهامات التي تحاك ليل نهار لتلطيخ صورة إريتريا ليست جميعها من صنع وتدبير النظام الإثيوبي وحده. وعلى الرغم من أن إريتريا تفضل عدم الدخول في تفاصيل أوسع حول هذا الأمر في هذه المرحلة، إلا أنها تود أن تؤكد على أن كامل أجزاء الصورة الملغزة لا يمكن فهمها بمعزل عن الأخذ في الحسبان بعامل العداء غير المبرر من جانب الولايات المتحدة، التي اتخذت موقفا بأنه يتعين عليها العمل على تعزيز مصالحها الواضحة في المنطقة؛

(و) إن محاولات النظام الإثيوبي المتكررة لتوريط إريتريا وتصويرها على أنها الجاني الرئيسي المسؤول عن جميع الأنشطة العسكرية التي ينفذها العديد من الحركات المعارضة لها، ومحاولات هذا النظام لإعادة تصدير هذه الأنشطة باعتبارها من ''تدبير وتخطيط وتنفيذ إريتريا'' إنما هي محاولات فجَّة ويصعب حقيقةً سبر غورها. والنظام الإثيوبي في واقع الأمر لا يعي ما يقول حيثما يتعلق الأمر بنواياه وأفعاله المعلنة بشأن خلق ودعم جماعات المتمردين المسلحين لإسقاط حكومة إريتريا سعيا إلى هدفه المنشود المتمثل في ''تغيير النظام بالقوة'' في إريتريا. وكما ورد في رسالتنا المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى مجلس الأمن، فإن مستشار رئيس وزراء إثيوبيا وأحد كبار المسؤولين في المكتب السياسي الحاكم أعلن صراحة في مؤتمر أواسا أن ''إثيوبيا ترحب بعقد مؤتمر في الوقت المناسب لوضع استراتيجيات جديدة لإسقاط حكومة إريتريا''، وأن ''إثيوبيا ستوفر لهم جميع ما يحتاجونه من دعم لتحقيق أهداف [ما يقومون به] من كفاح''. وواقع الأمر أن هذه الجماعات التخريبية تقوم بغارات على إريتريا انطلاقاً من إثيوبيا لتنفيذ أنشطة إرهابية من وقت لآخر. ولم تشأ إريتريا أن تركز كثيرا على هذه الأحداث لأن ذلك لن يؤدي فقط إلا إلى تقليص الاهتمام وتشتيته بعيدا عن القضايا العميقة والحاسمة الأخرى التي نواجهها. لكنها لم تندفع أبدا إلى الرد بعمل مقابل على أساس المعاملة بالمثل، ولا تسعى إلى القيام بذلك.

وفي الختام، تود إريتريا أن تحث مجلس الأمن على أن يقوم، لصالح السلام والأمن، بإعادة النظر في الحالة المتعددة الجوانب التي تسود كامل منطقتنا، برمتها وبكل تعقيداتها. وفي هذا الصدد، فإن إريتريا تحث المجلس كذلك على أن يكفل امتثال إثيوبيا الفوري لالتزاماتها التعاهدية واحترام القانون الدولي.

(توقيع) عثمان **صالح**
وزير الخارجية